



الأحزاب للرئيس: العدالة الاجتماعية هي الحل خلاص مصر

صباحي: الاهتمام بالعدالة الاجتماعية.. وإنشاء مفوضية للعدالة الانتقالية وأخرى للشباب

هو اللجنة وليس هذا اللقاء، مضيفا أن كثيرا من النقاش التي طرحت كان عليها توافق كبير من معظم الحاضرين. سيد عبد الحلال، رئيس حزب التجمع، قال إنه ناقش مع الرئيس أهمية توفير السلع الغذائية الرئيسية كالفول والعدس والزيوت والسكر وغيرها من السلع للمواطن بأسعار مخفضة.

شكر أشار إلى ضرورة صدور قانون للعدالة الانتقالية وتشكيل مفوضية العدالة الانتقالية، لتتسنى محاكمة كل من أكرم في حق الشعب، إضافة إلى الإسراع في اتخاذ إجراءات عاجلة في قضية العدالة الاجتماعية كإقرار الحد الأدنى والأقصى للأجور وإعفاء الفارين وساقطي التاكسي الأبيض، مقترحاً تأسيس مفوضية للشباب تكون وزارة الشباب جهاز تنفيذي لها، تقوم بضمهم مهام على رأسها تثقيف الشباب وتزويدهم بالخبرات والمهارات اللازمة لتسهيل القيادة وإدماجهم في المنظمات المجتمعية وإدارة حوار وطني عام بين الشباب.

الدكتور أحمد سعيد، رئيس حزب المصريين الأحرار، قال إن المناقشات تركزت حول أربعة محاور وهي النظام الانتخابي، وأداء الحكومة، ودور الأحزاب في المرحلة القادمة، والالتزام بخارطة الطريق، مضيفا أن بعض المشاركين في الحوار اقترحوا العمل بنظام ٥٠٪ للقائمة و ٥٠٪ للفردى كنظام انتخابي أمثل للانتخابات البرلمانية القادمة.

بينما قال السفير سيد المصري، رئيس حزب الدستور، إنه أعرب في لقائه مع السيد رئيس الجمهورية، المستشار عدلي منصور، أمس، عن دعم الحزب لخارطة الطريق التي طبق عليها ممثلو الشعب المصري في ٣ يوليو ٢٠١٢، وتطامعه للمضي قدما نحو الاتفاق على دستور يليق بمصر ما بعد ٢٥ يناير وما يلي من ذلك عقد انتخابات شريعية ورئاسية.

محاسبة كل من تورط في الفساد أو سلك دماء المصريين خلال عهد مبارك أو المجلس العسكري أو مرسى، مطالبا أيضا بإنشاء مفوضية للشباب، تتيح لهم على اختلاف انتمائاتهم السياسية التعبير عن آرائهم، وتمكينهم، وتفعيل دورهم في أجهزة الدولة المختلفة.

صباحي دعا إلى ضرورة دعم أبناء القبائل في سيناء، والسماح بتعليمك الأراضي، ومساعدتهم في تعمير سيناء، واهتمام الحكومة بتحسين أوضاعهم واحترام حقوق الإنسان، مناشدا الاحتكام إلى ميثاق شرف إسلامي، تحرى صياغته، بعد حوار وطني وإعلامي واسع، تشارك فيه جميع الأطراف والشخصيات المعنية بتطوير الإعلام المصري، بحيث يومية بتبنى لغة إعلامية معتدلة، خالية من التعطش والعزل والإقصاء السائد حاليا في وسائل الإعلام المختلفة.

عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي، قال إنه عرض رؤية حزبه للوضع السياسي الراهن وأهمية إعطاء الأولوية لمواجهة الإرهاب حفاظا على حياة المواطنين والأمن، مع الحرص على عدم عودة الدولة البوليسية وعمليات القمع العشوائي وإساءة معاملة المحبوسين احتياطيا، والتوسع في الضريبة القضائية ودراسة حالة الطوارئ، مطالبا بإعادة صياغة العلاقة بين الشرطة والمواطنين على أساس احترام القانون وحقوق الإنسان وإعادة هيكلة أجهزة الأمن.

بينما قال قواد بدراوي، سكرتير عام حزب الوفد، إن اللقاء ناقش النظام الانتخابي، سواء بالقائمة الحزبية أم بالنظام الفردي أم بالمختلط، إضافة إلى إعادة النظر في الدوائر الانتخابية، واستكمال المنظمة الأمنية حتى يعود الاستقرار وينتظم الاقتصاد، كما أكدوا ضرورة تطبيق قانون الطوارئ لإعادة الاستقرار.

مشيرا إلى أن كل ما يخص الدستور وبنية الخسنيين كان الرئيس يوجه الحاضرين إلى أن مجال نقاشه

كتب- أميرة إبراهيم وإيمان البصيلي وإسماعيل الوسمي،

«خمس ساعات» هي مدة اللقاء الذي جمع بين الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور وقادة الأحزاب السياسية، وعلى رأسهم حمدين صباحي زعيم التيار الشعبي، وأحمد سعيد رئيس حزب المصريين الأحرار، وأسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة، وعدد من القيادات الحزبية، وهو اللقاء الذي ناقش الخلاف حول النظام الانتخابي وخطوات تنفيذ خارطة الطريق وخطة الحكومة لإدارة المرحلة.

السفير إيهاب بدوي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، أنه تم خلال الاجتماع تسليم الرئيس خطابا موقوع من ٥٥ شخصية سياسية وإعلامية وحزبية وثقافية بشأن أحداث دلعا في المنيا، وكان هناك تناول لأوضاع أمنية شديدة السوء، وطلب من الرئيس تأمين أهمية التوجه بتوفير وجود أمن أكثر كثافة لمسور المعتقلات والسكان.

من جانبه، قال حمدين صباحي، زعيم التيار الشعبي، قال إنه طالب بالاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وإنشاء مفوضتين إحداهما للعدالة الانتقالية والأخرى للشباب، كما شدد على تأييد التيار للقوات المسلحة والشرطة في الحرب ضد الإرهاب الدائرة في سيناء، وضرورة أن تولي الحكومة أهمية خاصة لمثل العدالة الاجتماعية وتسرع في تطبيق الحدين الأدنى والأقصى للأجور.

صباحي أكد ضرورة أن يشعر المصريون بتغيير حقيقي وتضمن أجولهم بعد الثورة، وأن يتركز ذلك التغيير في إجراءات تتعلق بالعدالة الاجتماعية، التي كانت في مقدمة مطالب المصريين في ثورة ٢٥ يناير وموجتها الثانية في ٢٠ يونيو، مطالبا بإنشاء مفوضية للعدالة الانتقالية، لسن تشريعات عاجلة، تمكن من

60 يوماً طوارئ جديدة

٤٠ مد الطوارئ لمدة شهرين كحد أقصى.. وبدء تخفيف الحظر إلى الخامسة صباحاً مع بداية الدراسة

كتبت: أميرة إبراهيم

قانون الطوارئ، القانون الذي يحظى بأكبر قدر من سوء السمعة، حيث طبقه مبارك طوال فترة حكمه، والذي تم فرضه منذ ذلك شهر، عقب فرض اقتصادي رابم والنهضة لمواجهة بطبيعة الإخوان الذين قاموا بمهاجمة منشآت الدولة وأقسام الشرطة والكنائس في خطة منظمة شملت محافظات الجمهورية، ثم مدة لمدة شهرين آخرين، والفرط أنه عند تطبيقه أو مدته لم يخط بمعارضة الشعب أو لتمريره من، وذلك لإحساسهم العميق بحجم الخطر الذي يهدد الدولة بداية من جماعات الإرهاب في سيناء إلى زرع القنابل والمتفجرات ورسد لجماعات المدنيين وأحزابها معارضة اغتيال وزير الداخلية المصري.

من فترات الساعة الرابعة عصر الغميص، وقبل انتهاء شهر الطوارئ المعلن بأربع وعشرين ساعة، حسم الرئيس المستشار علي منصور العدل حول إنهاء فترة حالة الطوارئ المعلنة، حيث أصدرت مؤسسة الرئاسة عن قرار اتخذه الرئيس باعتبار حالة الطوارئ شهرين إضافيين، وفي بيان أصدرته الرئاسة عصر أمس أعلن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية السفير الهادي بدوي، أنه وافقوا بتطویر الطوارئ الأمانية في البلاد، بعد موافقة مجلس الوزراء، عن الرئيس عدلي منصور مدد حالة الطوارئ المعلنة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٢٣ لسنة ٢٠١٢ في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، لمدة شهرين اعتباراً من الساعة الرابعة عصر، من قبل الرئيس عدلي منصور الموافق ١٢ سبتمبر ٢٠١٢ أو اعتباراً من لحظة إصدار القرار أو إعلانها.

القرار استؤجرى لاجتماعاتها أهمها اجتماع مجلس الدفاع بوعلى أن أربعة أيام،

الذي لم يمتد لتفعيل أحدثه من مائة يوم، كما لم تصدر بدمه أي قرارات، من اجتماع مجلس الوزراء صباح الخميس التالي، نوقش فيه من حالة الطوارئ.

وقدما

للمصادر فإن

محسب الدفاع

الوطني

برئاسة الرئيس منصور تنصوح تطرق إلى مد حالة الطوارئ وقتاً لما تقتضيه دواعي الأمن واستمرار عمليات مواجهة الإرهاب والقتل، حيث كان هناك إجماع على استمرار العمل بالطوارئ مع تخفيف ساعات حظر التجوال، ومع ذلك ظم بشر القرار إلى تعديل هذا الأخير وإن كان من المتوقع أن يصدر به قرار من الحكومة.

حالة الطوارئ أعلنت في الرابع عشر من أغسطس الماضي عقب انتهاء فرض التجامات المسلحة لجماعة الإخوان في الجزيرة ومدية نصر، بعد اندلاع أعمال عنف أطلقها جماعة الإخوان ضد المدنيين والمنشآت العامة، حيث صدر قرار بفرض حالة الطوارئ لمدة شهر منصور بفرض لحظر التجوال ما زال مستمرا في ١١ ساعة يومها ١٤ أغسطس، لكن تم تخفيفه من ١١ ساعة يومها إلى سبع ساعات تبدأ قبل منتصف الليل وحتى الساعة صباحا.

رئيسة الجمهورية وقتها ذكر أن قرار حظر التجوال جاء نظراً لتعرض الأمن والنظام في أراضي الجمهورية للخطر، بسبب أعمال التخريب والتفجرات، والاشارة إلى المنشآت العامة، وخاصة، وإزالة أرواح المواطنين من قبل عناصر التنظيمات والجماعات المتطرفة.

ورغم أن قرار مد الطوارئ كان متوقفاً، ظل استمرار العمليات الأمنية ضد أعمال العنف والجماعات المسلحة التابعة للتنظيم الدولي للإخوان، فإن الحسم المصري لخطر تواجدها شردي في قرار فرض حالة الطوارئ وحظر التجوال، بينما تم تخفيف ساعات حظر التجوال، وأساساً إلى فضاء الأعمال تصديداً للتخفيف من إغلاق المتاجر ميكراً، وربما تم لتقليل ساعات الحظر إلى الساعة الخامسة صباحاً بسبب الدفاسر.

اللائات أن قرار فرض الطوارئ لم يلق أي مقاومة داخلية، بل تجاوب، بينما جاءت المفارضة من خارج مصر عقب إعلان يوم فرض الطوارئ المسلحة الإرهابية، عندما بادر الرئيس الأمريكي، بكل حققة

بالتحذير من

في الشان

المصريين

وإعلان معارضته للقرار في بيان للبيت الأبيض، مطالبا بانه حالة الطوارئ، بينما تعامل نظيره الروسي فلاديمير بوتين بحكمة واكتفى بالتصريح من عتفه من تأثير القرار على الوضع الاقتصادي البلاد.

الرئيس المصري المستشار عدلي منصور كشف مؤخرًا أنه لم يكن يتحلى فرض هذا القرار، وذكر في حوار مع التلفزيون المصري قبل أسبوع، "لم تكن تمنى فرض حالة الطوارئ أو حظر التجوال وكان ذلك إجراء استثنائيا ولم نجد بديلا عنه لحماية الوطن الذي كان أمام خطر داهم،

وأشار منصور إلى أن مد الطوارئ وحظر التجوال أمرين متصين الحالة الأمنية التي تسكن لها المكاسب على جميع الملفات المهمة، خصوصا الاقتصاد والصحة العامة،

وتعزير المادة ٧٣ من الإعلان الدستوري الصادر في يوليو الماضي إعلان رفض الجمهورية بمد موافقة مجلس الوزراء حالة الطوارئ على النحو الذي تنظمه القانون ويمكن إعلان حالة الطوارئ لمدة لا تتجاوز ٢ أشهر.

وتنظم القانون ٤ حالات تخفف فيها حالة الطوارئ وهي الحرب أو التهديد بالحرب وفي فترات الأزمات والأوضاع في الكوارث الطبيعية، وفي أثناء توتر الأمن نتيجة اغتال داخلي في الحالات الأمزات المحلية التي تصل إلى درجة الحرب الأهلية.

بالنظر إلى المواجهات المسلحة التي يخوضها رجال الشرطة وقوات الجيش في سيناء ضد جماعات الإرهاب وتطبيق القاعدة التي تدعمها فخر وحماوس العمليات الإرهابية التي تشنها ضد المنشآت العسكرية والمدنية في شمال سيناء، وأخبرها معارضة اغتيال وزير الداخلية، فإن استمرار الصلوات الأمنية بأي ترحيبا شعبيا وإسما للقضاء على بؤر الإرهاب التي أنشأها التنظيم الدولي للإخوان ورجاله في أثناء حكمهم لمصر، والتي تشنها فيها سيناء لجلب العناصر الإرهابية والتفجيرية من أفغانستان والعراق ليصل عددهم إلى أكثر من اثني عشر ألف إرهابي تتعامل معهم العملية العسكرية الموصمة حاليا في سيناء.

..واستراتيجيون يرحبون بالقرار للقضاء على الإرهاب

كتبت: شريف الجرماني وزياد فارس

حالة من الجدل والانتقاد في الرأي اتخذا قرار مد حالة الطوارئ شهرين آخرين، فالبيض اعتبر الأمر ضروريا لنحسم حالة الاغتالات الأمنية في البلاد، بينما يرى البعض الآخر عن حشيتة من استعادة السلطة للدولة الليبرالية عبر فرض إجراءات استثنائية.

من جانبها، أكد اللواء حسان سويلم، الخبير العسكري، أن قرار الرئيس عدلي منصور مد حالة الطوارئ المعلنة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٢٣ لسنة ٢٠١٢ في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، لمدة شهرين، قرار صائب وسليم ويتفق مع أمن وأمان البلد، وإن القرار في هذا التوقيت أهم من أي شيء حاليا، لأنه مرهبط ارتباطا وثيقا بتطورات الأوضاع الأمنية في البلاد.

سويلم أشار إلى أن قرار مد حالة الطوارئ يشمل مد فترة حظر التجوال والأحكام العربية والأحكام العسكرية لنفس المدد ولكن من الممكن أن يتم تخفيف وقت حظر التجول ليلدا من الساعة الثامنة عشر مساء على سبيل المثال.

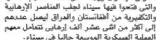
أما اللواء نبيل فؤاد، مساعد وزير الدفاع الأسبق، فيرى أن دوافع الحكومة بمد حالة الطوارئ يرجع في حقيقة الأمر لترويضها المتحركة ااقتصاديا، خصوصا في ظل ضعف مطهرتها على سيناء والواد، واستمرار لصعاب الأوضاع الأخيرة، وتأتي لأنها لم تنكم قبضتها على البلاد استسلمت الحلول الأمنية عوضا عن العمل السياسي والاقتصادي، لأنها هي الأساس للديمقراطية الرئاسية لفترة الأمن في البلد.

مد فترة حالة الطوارئ وحظر التجوال نتيجة طبيعية للأحداث التي تشهدها البلاد حاليا من عمليات إرهابية ومحاولة الاغتيال، هذا ما اكتمه عدد من الضباط الاستراتيجيين على قرار الحكومة بمد الفترة، وأكادوا أن الصلوات التي يقوم بها الإرهاب الأسدي في شبه جزيرة سيناء لها تأثير على العمليات الداخلية البلاد.

قال اللواء سامح سيف اليزل إن اتخاذ الحكومة قرار مد قانون الطوارئ وحظر التجوال مطلوب في الفترة الحالية من أجل الاستمرار الداخلي البلاد، وهو القرار الذي لا يتعين أن انتهت الطوارئ الآن بل يتم مد الاستمرار الأمني للبلاد، مشيرا إلى أن حالة الشعب التي يقوم بها عناصر جماعة الإخوان من التحين للأمر لصعاب على ضرورة استمرار فرض حظر التجوال حتى تستسلم القوتة الاقضية عن كل من هو خارج عن القانون.

وعزل نائب الرئيس التي حدثت في سيناء أول من أمس على مد الطوارئ، أوضح اليزل أن ما يحدث الآن في سيناء يؤكد أننا في حالة حرب مع الإرهاب، لذلك لا بد من استمرار الطوارئ حتى يتم القضاء على البؤر الإرهابية في المنطقة.

وتابع اليزل أن الحكومة لن تلجا إلى إنهاء حالة الطوارئ وإنهاء حالة الطوارئ إلا بد الاستمرار الأمني وإنهاء على الإرهاب تماما. قال الخبير الأمني اللواء فؤاد علام إن مد الطوارئ لن يطمأنا أمنيا وسياسيا من الدرجة الأولى، وكان لا بد من تجديد العمل بحالة الطوارئ التي تعد أمرا طميا خلال الفترة الحالية بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد.



اجتماع المجموعة الاقتصادية بالرئاسة يؤجل انعقاد مجلس الوزراء

الرئيس المؤقت: التضخم بلغ 6,8%.. والبطالة تخطت الـ13%.. والاستثمار الأجنبي المباشر 2 مليار دولار

كتبت- صافية حمدي:

تم تأجيل انعقاد اجتماع مجلس الوزراء الذي ينعقد بشكل دوري كل أربعة أسابيع، بسبب اجتماع هي رئاسة الجمهورية خاص بالمجموعة الاقتصادية الوزارية، شارك فيه رئيس مجلس الوزراء.

وزراء المجموعة الاقتصادية عرضوا، خلال اجتماع الرئاسة، الخطة الاقتصادية التي كانوا قد انتهوا منها وأقروا، خلال اجتماع مجلس الوزراء الماضي، وكذلك مناقشة الوضع الاقتصادي الحالي.

وكشفت تفاصيل الحوار الذي أدى به رئيس الجمهورية المؤقت مساء يوم الاجتماع من أنه كان أمامه ملف مهم قامت به كل وزارة خلال فترة توليهم وهي شهران، وقال: «الحكومة أقرت مقررًا حزمًا من الإجراءات لتشجيع الاقتصاد للوصول إلى معدل نمو اقتصادي يصل إلى نحو ٣,٨٪ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. تتضمن تنفيذ مشروعات عامة وخاصة تقدر بنحو ٢٩١ مليار جنيه، من بينها نحو ١٠٢,٤ مليار جنيه مشروعات في مياه الشرب والصرف

الصحي والكهرباء والنقل».

خطة الحكومة التي وضعها المجموعة الاقتصادية تضمنت إعلان إضافة تمويل قيمته ٢٢,٥ مليار جنيه في الموازنة العامة لتنفيذ خطة عاجلة لتنشيط الاقتصاد، وسيتم توفير التمويل هذا وفقًا لما أعلنته الحكومة من ترشيد دعم الطاقة ومساعدات الدول العربية، ولم يحدد وزير المالية خلال إعلانه الخطة، هل سيتم تخفيض قيمة دعم الطاقة عما التفت عليه سابقًا، حيث تم تخفيض هذا الدعم من قبل في قيمة الموازنة منذ حكومة الجنزوري، إلى ٢٥,٥ مليار جنيه.

وحددت حكومة الببلاوي توزيع الـ ٢٢,٥ مليار جنيه على بنود مشروعات محددة في الموازنة العامة، منها لعدد مستحقات المقاولين، وتطوير مرافقات السكة الحديد، وبناء ٥٠ ألف وحدة سكنية، والانتعاش من مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، التي تجاوزت نسبة تنفيذها أكثر من ٨٠٪، وبرنامج لتدعيم شبكات الكهرباء والانتعاش من الترقق ٣٦ منطقة صناعية، منها ١٥ منطقة في الصعيد

بالإضافة إلى برنامج لتوسيع الغاز الطبيعي ٨٠٠ ألف وحدة سكنية، وتتضمن تلك المشروعات أيضًا ما تم الاتفاق على تنفيذه بتمويل من الإمارات والسعودية.

الرئيس تحدث في بيانهات في الحوار التلفزيوني الأول من أمس، عن وزارة الصناعة وقال: «وزارة الصناعة خصصت ١٦٩٢ شقة أرض لمشروعات صناعية في مدن مختلفة»، موضحًا أن الصعيد حصل على ٢٢٠ من إجمالي هذه القطع، ووزارة السياحة اختارت عدة مشروعات سيتم تنفيذها بصورة عاجلة من خلال التمويل الذاتي، وقدم بيانًا حول المصانع المتعثرة، فلتال: ٥٧٠ مصنعًا سجلت تعثرها في وزارة الصناعة، تم بالفعل معالجة أوضاع ١١٠ منها، وجار بذل الجهد لمعالجة أوضاع المصانع الأخرى.

وعرض بيان عن الوضع الاقتصادي الحالي، موضحًا أن هناك تحديات كبيرة اقتصادية تواجه مصر خلال المرحلة الراهنة تمثلت في ارتفاع نسبة التضخم، حيث بلغت ٨,٦٪، ونسبة البطالة تخطت الـ ١٣٪، أي ما يعني وجود

أكثر من ٢,٥ مليون شاب وشابة يبحثون عن عمل، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح نحو المليار دولار بعد أن تخطى الـ ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ونسبة الدين الخارجي لتتأثر المحلل الإجمالي بلغت نحو ٢١,٧٪ حتى الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، وقيمة الدين الخارجي بلغت ٣٨,٤ مليار دولار، ونسبة الدين المحلي للتأثر المحلل الإجمالي بلغت نحو ٨٢,٢٪ حتى الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، وقيمة الدين المحلي بالدينه المصري ١٤٦٠,٥ مليار جنيه، بينما بلغ الاحتياطي ١٨,٨ مليار دولار في نهاية يونيو الماضي، وكان قد تجاوز الـ ٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

الرئيس منصور أعلن أن هناك عجزًا في الميزان التجاري قيمته ٧٦ مليار جنيه، والميزان الكلي في موازنة الدولة بلغ ٢١٨ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١، وقال: «نستهدف تخفيضه إلى ١٨٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، مشيرًا إلى أن «استدامة الأمن في الخطوة الأولى على طريق استرداد الاقتصاد المصري ثمانيته».

خطة

المجموعة

الاقتصادية تقوم

على توفير تمويل

22.5 مليار جنيه

لتنشيط الاقتصاد



اجتماع صافي منصور مع المجموعة الاقتصادية